رئيس مجلس الوزراء ترأس اجتماعاً لمعالجة بطء الدورة المستندية في تنفيذ المشروعات الحكومية وشدد على العمل الجاد لتنفيذ خطة التنمية الطموحة

المبارك: 5 معايير لضمان أفضل تنفيذ للمشاريع الحكومية تتضمن المحافظة على المال العام والتزام القانون والشفافية وسرعة الإنجاز وتفعيل المحاسبة

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك مترئسا الاجتماع ويبدو الشيخ صباح الخالد والشيخ محمد العبدالله وعلي الغانم وأنس الصالح وم.عبدالعزيز الإبراهيم وهند الصبيح وعبداللطيف الروضان وعادل الصرعاوي الشيخ أحمد المشعل وعبداللطيف الروضان والمستشار صلاح المسعد

عقد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك اجتماعا مساء أمس الأول في ديوانه في قصر السيف لتدارس المساعي الجادة التي تقوم بها الحكومة لمعالجة بطء الدورة المستندية في تنفيذ المشروعات الحكومية وإزالة المعوقات التي تعرقل تنفيذ هذه المشروعات وإنجازها في الأوقات المحددة.

وقد استهل رئيس الوزراء اللقاء بالترحيب بالحضور وتقديم التهنئة إلى صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد، وللشعب الكويتي الكريم والأمة الإسلامية بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله على الجميع بالخير والبركات.

وأوضح سمو رئيس مجلس الوزراء ان هذا اللقاء يأتي بعد إنجاز المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مشروع خطة التنمية 2016/2015 - 2020/2019، مؤكدا أهمية العمل الجاد من أجل التنفيذ الأمثل لمضامين هذه الخطة الطموحة وإنجاز مشاريعها وتأمين كل المتطلبات الكفيلة بتحقيق غاياتها الوطنية بما ينسجم مع آمال المواطنين وتطلعاتهم.

تكليف فريق عمل يضم "المالية والأشغال وغرفة التجارة والمناقصات والفتوى والتشريع وجهاز متابعة الأداء الحكومي ولجنة اختيار البيوت الاستشارية" بحث المقترحات واللوائح التنفيذية الكفيلة بمعالجة بطء الدورة المستندية وتسريع إنجاز المشاريع الحكومية بتنسيق من وزير الشؤون

وقد عبر سموه عن تقديره للجهود الطيبة التي تقوم بها كل الأجهزة الرقابية والتنفيذية وكذلك التعاون البناء الذي يقدمه القطاع الخاص في دفع مسيرة العمل والبناء وتحقيق الإنجازات المنشودة، مشيرا إلى عدد من العقبات وأوجه القصور التي برزت في التطبيق العملي في تنفيذ المشروعات الحكومية التي من شأنها عرقلة إنجاز المشاريع والتأخر في تنفيذها لمدد طويلة.

وبين سموه ان هذه العقبات باتت تشكل قلقا دائما وأصبحت سمة بارزة في أغلب المشاريع الحكومية على مدى عقود طويلة من الزمن الأمر الذي يستوجب إيجاد الحلول العملية المناسبة لإزالة جميع العقبات والأسباب التي تؤدي إلى مثل هذا التأخير.

وأوضح رئيس الوزراء ان هذا اللقاء بما يضمه من نخبه متميزة متعددة الخبرات تمثل كل الأطراف ذات الصلة بالإعداد للمشاريع الحكومية وإجراءات طرحها وترسيتها وتنفيذها بمراحلها المختلفة هذا اللقاء كفيل بحسن تشخيص أوجه الخلل والقصور القائمة وطرح الحلول الجادة لمعالجتها وإيجاد أفضل النظم التي تضمن انضباط آلية تنفيذ المشاريع الحكومية وإنجازها في أوقاتها المحددة وعلى النحو الأكمل.

وقد أكد سموه على أهم الاعتبارات التي تحكم تنظيم هذه المسألة الحيوية المهمة وهي:

1 - المحافظة على المال العام وحسن استثماره.

2 - الالتزام بأحكام القانون.

3 - تجسيد الشفافية التامة والوضوح في كل مراحل المشروعات الحكومية وضمان تكافؤ الفرص بين الجميع.

4 - سرعة إنجاز المشاريع الحكومية وجودة العمل فيها.

5 - تفعيل المحاسبة الجادة لكل من يتسبب في تأخير إنجاز المشاريع.

هذا وتحدث الحضور كل في مجال اختصاصه حول العقبات التي يواجهها كل من الجهات ذات الصلة سواء الجهات الرقابية او التنفيذية أو القطاع الخاص حيث تم طرح العديد من المقترحات لمعالجة هذه العقبات وتطوير إجراءات العمل بما يهدف إلى سرعة الإنجاز.

وأكد الحاضرون حرصهم على تسخير كل الجهود وتضافرها من أجل مواجهة هذه المشكلة وتقديم الحلول المناسبة لها بالسرعة الممكنة شاكرين لسمو رئيس مجلس الوزراء اهتمامه بهذه المسألة المهمة ودعوتهم لبحثها ومناقشتها الأمر الذي يعكس حرص سموه على معالجتها بالسرعة الممكنة.

وفي نهاية الاجتماع جدد سمو رئيس مجلس الوزراء الشكر والتقدير للجميع على حضورهم ومشاركتهم الإيجابية وما جسدوه من روح المسؤولية الوطنية من أجل رفعة الكويت وتقدمها، معربا عن ثقته بأن يتمكن الحاضرون من تقديم تصوراتهم العملية في شأن معالجة بطء الدورة المستندية في تنفيذ المشاريع الحكومية وإنجاز مهمتهم على النحو الأكمل، مؤكدا على الالتزام الكامل بما يتم الانتهاء إليه من حلول بما يؤدي إلى انضباط آلية تنفيذ المشاريع الحكومية وإنجازها في الأوقات المحددة ودفع عجلة التنمية في البلاد.

وقد تم تكليف فريق عمل تنفيذي يضم ممثلين عن الجهات التالية (وزارة المالية - وزارة الأشغال - غرفة التجارة - لجنة المناقصات - إدارة الفتوى والتشريع - جهاز متابعة الأداء الحكومي - لجنة اختيار البيوت الاستشارية) لبحث كل الجوانب المتعلقة بهذه المسألة وتقديم المقترحات واللوائح التنفيذية الكفيلة بمعالجة بطء الدورة المستندية وتسريع إنجاز المشاريع الحكومية، وذلك في ضوء الدراسات العديدة التي تم إعدادها من قبل المؤسسات المتخصصة.

كما كلف سمو رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية للقيام بدور المنسق العام لهذا الفريق.

حضر الاجتماع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير العدل بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ووزير المالية أنس الصالح ووزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م.عبدالعزيز الإبراهيم ووزير الشؤون ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، والأمين العام لمجلس الوزراء عبداللطيف الروضان، ورئيس غرفة التجارة والصناعة علي الغانم، والنائب الثاني لرئيس الغرفة عبدالوهاب الوزان ورئيس لجنة المناقصات المركزية أحمد الكليب ورئيس مجلس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد ورئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عادل الرومي ورئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي ورئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد مشعل الأحمد ورئيس لجنة اختيار البيوت الاستشارية المستشار فؤاد الماجد ووكيل الشؤون الأمنية والاقتصادية وشؤون الالتماسات بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ فهد جابر المبارك والوكيل المساعد للرقابة المسبقة وتقنية المعلومات عصام الخالد وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة أسامة النصف ومدير عام الغرفة رباح الرباح.

تأمين جميع المتطلبات الكفيلة بتحقيق الغايات الوطنية للخطة بما ينسجم مع آمال المواطنين وتطلعاتهم

تشخيص أوجه الخلل والقصور القائمة وطرح الحلول الجادة لمعالجتها

الالتزام الكامل بما يتم الانتهاء إليه من حلول بما يؤدي إلى انضباط آلية تنفيذ المشاريع

تنفيذاً للأمر السامي بمنحهم الجنسية

الخالد سلّم شهادات الجنسية لرجال حماية موكب أمير القلوب الراحل

الشيخ محمد الخالد مع المشمولين بالمرسوم السامي من رجال الحماية للحصول على الجنسية

قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الأوقاف بالوكالة الشيخ محمد الخالد بتسليم شهادات الجنسية الكويتية لرجال الحماية الذين رافقوا موكب الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه، التي تفضل بمنحها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد تقديرا لتضحياتهم.

وقالت إدارة الإعلام الأمني في وزارة الداخلية في بيان صحافي أن ذلك يأتي تنفيذا للأمر السامي لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمنح الجنسية الكويتية لرجال الحماية الذين رافقوا موكب سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه، الذي تعرض لجريمة الاعتداء الآثم عام 1985 وذلك تقديرا لتضحيتهم وولائهم فداء للوطن ورمز عزته وكرامته.

وأعرب الخالد خلال لقائه اليوم وبحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ مازن الجراح الصباح رجال الحماية لموكب الامير الراحل عن الفخر والاعتزاز بهم، وأكد أهمية الامر السامي لسمو الأمير الذي جاء تعبيرا عن التقدير لحب الوطن والتضحية من أجله.

من جانبهم أعرب من تم منحهم شهادات الجنسية عن مشاعر الحب والولاء والاخلاص للوطن والتضحية من أجله كما توجهوا بآيات الحب والثناء والشكر لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، على هذه البادرة السامية وأصالة وعراقة الكويت وشعبها الذين لا ينسون أبدا المخلصين من أجل أمنها وسلامتها وعزة وكرامة الوطن وأهله.

يذكر أن الأمر السامي لسمو الأمير بمنح الجنسية الكويتية شمل رجال الحماية وهم كل من عويد لزام مطر الشمري وسعد نزال مصبح خلف وأحمد مطر نهار الشمري ومناور عجيل ساكت ظاهر.

الشيخ محمد الخالد يسلم شهادة الجنسية لأحد رجال حماية موكب الأمير الراحل

اختتام الاجتماع الأول للفريق الكويتي - المصري لبحث دعم الاقتصاد المصري

كامل: تذليل كل العقبات أمام المستثمرين ووضع ملف متكامل بالاحتياجات المصرية من المشروعات العاجلة

السفير عبدالحميد الفيلكاوي والسفير ناصر كامل

مروان الغانم متحدثا إلى الزميلة هناء السيد (ناصر عبدالسيد)

القاهرة - هناء السيد

اختتمت بمقر وزارة الخارجية المصرية أعمال الاجتماع الأول للفريق المشترك الكويتي - المصري، المختص ببحث سبل دعم الاقتصاد المصري، والذي عقد في القاهرة وترأس الجانب الكويتي فيه مدير إدارة الوطن العربي بوزارة الخارجية السفير عبدالحميد الفيلكاوي، بينما ترأس الجانب المصري مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية السفير ناصر كامل.

وقال السفير الفيلكاوي انه سيرفع تقريرا بما تم استعراضه خلال الاجتماع إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، تمهيدا لاتخاذ إجراءات تفعيل ما تم تناوله خلال الاجتماعات.

من جهته، صرح السفير كامل بأن فريق العمل المشترك تم تشكيله بتوجيهات من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ الخالد وزير الخارجية المصري سامح شكري، بهدف تعريف الجانب الكويتي باحتياجات مصر من التمويل في المرحلة المقبلة في الشقين التنموي والاستثماري.

وأوضح ان الجانب المصري قام بعقد عددا من الاجتماعات، بهدف وضع تصور واضح ومحدد يمكن عرضه على الجانب الكويتي لتعزيز التعاون الإنمائي والاستثماري بين البلدين، أسفر عن إعداد ملف متكامل يضم كل الاحتياجات المصرية من المشروعات العاجلة، وكذلك فرص الاستثمار الواعدة التي يمكن للأشقاء في الكويت الإسهام والانخراط فيها بما يعود بالنفع على البلدين.

فرص استثمارية واعدة تعود بالنفع على الشعبين الشقيقين

الغانم: فرق عمل لتنفيذ المشروعات المتفق عليها

العجيل: "كوفبك" الكويتية تنتج نحو 4 آلاف برميل يومياً في مصر

وأضاف كامل ان الاجتماع سلط الضوء على المناخ الجديد الجاذب للاستثمارات الذي تشهده مصر في ظل سلسلة من التشريعات المواتية، مؤكدا تذليل العقبات أمام المستثمرين والسعي إلى تسوية المشكلات الاستثمارية وكسب اطمئنان المستثمر الكويتي والعربي خاصة والأجنبي بصفة عامة، وسيكون لتلك الاستثمارات مردود يستشعره المواطن العادي في حياته اليومية لاسيما محدودي الدخل.

من جهته، قال المدير الإقليمي للدول العربية في الصندوق الكويتي للتنمية مروان الغانم ان الاجتماع بحث فرص التعاون، حيث قدم الجانبان بعدد من المشروعات الاستثمارية التي من شأنها دعم الاقتصاد المصري وتم توزيع فرق عمل يتم خلالها عرض للمشاريع ويتم الاتفاق عليها.

وأضاف ان كل المشاريع التي تم عرضها خلال الاجتماع باستثناء المشاريع النفطية وهي مشاريع مشروعة يمكن للصندوق الكويتي النظر في تمويلها ولكن حسب أولويات الحكومة المصرية وكذلك حسبما يتم الاتفاق عليه مع وزارة التعاون الدولي المصري بالتنسيق مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

من جانبه، ذكر محمد العجيل المدير الإقليمي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية «كوفبك» مصر والتي تمثل الدرع الخارجية لمؤسسة البترول الكويتية KPC، موضحا انه يتطلع الى مزيد من التعاون مع الجانب المصري، كما تم طرح عدد من الفرص الاستثمارية في الاجتماع.

وأشار الى ان استثمارات كوفبك توجد في 3 مواقع في مصر وهي خليج السويس وهناك شراكة مع شركة مصرية وفي البحر المتوسط لدينا شراكة مع شركة إيطالية وفي الصحراء الغربية مستوى الإنتاج وصل معدل الإنتاج الى نحو 4 آلاف برميل يوميا ونتطلع الى زيادة في الفترة المقبلة وشارك كل من نغم سليمان العمر وأنور عبدالله المعتوق مدير مبيعات المشتقات الوسطى في مؤسسة البترول الكويتية في الاجتماعات.